كشف عن فرص استثمارية وصناعية في جورجيا سيعلن عنها في 28 الجاري

الهارون لـ «الأنباء»: لجنة التجارة المكلفة بتنظيم السوق العقاري تنجز تقريرها خلال يومين

عاطف رمضان

كشف وزير التجارة والصناعة احمد الهارون لـ «الأنباء» ان فريق لجنة التجارة المكلف بتنظيم السوق العقاري من المنتظر ان يقدم تقريره للوزارة خلال اليومين المقبلين، مشيرا الى ان هذا التقرير سيشتمل على امور مهمة متعلقة بمعالجة اختلالات سوق العقار.

واضاف الوزير الهارون ان السوق العقاري من القطاعات الاقتصادية الكبرى في الكويت، ويأتي في المرتبة الثانية من حيث الاهمية بعد النفط ان لم يكن موازيا لسوق الاوراق المالية.

وبين ان هذا السوق العقاري يحتاج لتنظيم شامل يضبط ايقاعه ويحمي اصحاب الحقوق او المتداولين من الطارئين عليه.

وحول رؤيته عن تفعيل هيئة سوق المال، اعرب الهارون عن سعادته بان اللجنة المالية البرلمانية قد انجزت مشروع قانون هيئة سوق المال، لافتا الى ان هذا المشروع يحظى حاليا بالاولوية.

واشار الى ان مشروع هيئة سوق المال ينتظره كل الاقتصاديين ويحظى بمباركة ودعم صاحب السمو الامير الشيخ صباح الاحمد، مؤكدا ان سموه كان حريصا على ان يتم اصدار قوانين اخرى، معربا عن امله ان ترى هذه القوانين النور ويكون لها الاولوية وصفة الاستعجال.

وقال ان قانون هيئة سوق المال مثله مثل قانون الشركات التجارية الذي يأتي بديلا للقانون القديم الصادر عام 1960.

واستطرد الهارون قائلا: آن الاوان ان ترى هذه القوانين النور، كما ان قانون الشركات التجارية الجديد متطور ويحاكي تطور الزمن.

وزاد قائلا: قانونا الشركات وهيئة سوق المال مكملان لبعضهما.

هذا واجتمع الوزير الهارون امس مع وزير التنمية الاقتصادية زوراب بولوليكاشفيلي، كما اجتمع ايضا بوزير الطاقة بجورجيا، حيث تم خلال الاجتماع طرح مجالات الاستثمار والطاقة في جورجيا.

وقال الهارون ان جورجيا مصدرة للطاقة، خاصة الطاقة الكهربائية، مشيرا الى ان جورجيا تبحث عن مستثمرين اجانب ولديها مشاريع استثمارية ومقومات للاستثمار الاجنبي.

ولفت الى انه تم توقيع اتفاقيتين بين الكويت وجورجيا بشأن تشجيع الاستثمار والازدواج الضريبي، مؤكدا ان هاتين الاتفاقيتين تعطيان دفعة وتشجيعا للمستثمرين من الدولتين.

وكشف عن انه سيتم في 28 الجاري عرض فرص استثمارية وصناعية في جورجيا، وان الكويت ابدت استعداداتها للتعاون مع جورجيا في تسهيل الامور المتعلقة بالاستثمار للعمل على ايجاد مناخ استثماري جيد ولتمازج الاقتصادين بين الدولتين الى جانب فتح المجال للمستثمرين الكويتيين ونظرائهم في جورجيا وذلك لانشاء شركات مشتركة، مؤكدا ان كلا من جورجيا والكويت تتمتع بموقع جغرافي استراتيجي يتميز بقربه من الكثافة السكانية.

واشار الى انه من المعتاد ان اي اتفاقية تصبح سارية بعد تصديق الجهات الدستورية عليها وان مثل هذه الاتفاقيات الدولية تحظى بسرعة تفعيلها.

أحمد الهارون

رفع نسبة الدلالة «غير وارد» في تقرير لجنة التجارة

عاطف رمضان ـ عمر راشد

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة ان لجنة التجارة المكلفة بتنظيم السوق العقاري قد اجتمعت اول من امس وأسفر الاجتماع عن 4 تقارير سيتم عرضها على وزير التجارة والصناعة أحمد الهارون تتعلق بانجازات اللجان السبع التي تم تشكيلها مؤخرا.

وأضافت المصادر ان الاجتماع شهد مطالبات من قبل المقاصة العقارية بالحصول على حوالي 0,25٪ من الـ1٪ نسبة السمسرة التي يحصلها السماسرة الا ان هذا المطلب قوبل بالرفض من قبل اتحاد سماسرة العقار، وقد نوقش خلال الاجتماع ايضا ان يتم تحديد نسبة «للمقاصة العقارية» بعيدا عن الـ1٪ الخاصة بالسماسرة الا ان «التجارة» رفضت ذلك بحجة ان ذلك سيكون زيادة على كاهل المشتري. وتقدم البعض باقتراح ان يتم تحصيل «المقاصة» رسوما مقابل الخدمات التي تقدمها للمواطنين. وأشارت المصادر الى ان ما دار في الاجتماع سيعرض على الوزير الهارون من خلال التقارير الـ 4 التي أعدت من قبل اللجنة. الجدير ذكره ان هناك رسوما اخرى غير الـ1٪ لاتحاد السماسرة وقدرها 0,5٪ تحصلها ادارة التسجيل العقاري والتدقيق بوزارة العدل. وفي السياق ذاته، أوضحت مصادر لـ «الأنباء» ان لجنة التجارة ستقوم بتقديم عدد من التوصيات في تقريرها النهائي.

تعقيباً على الإعلان عن تنفيذ مجموعة من المشاريع الجديدة

النجاح في طرح مشاريع تنموية جديدة نواة أولى للخروج من تداعيات الأزمة المالية

أحمد مغربي

ألقى لقاء صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد مع 22 شخصية أمس والإعلان عن نية الحكومة تنفيذ مجموعة كبيرة من المشاريع التنموية بظلاله على الساحة المحلية أمس حيث اعتبره اقتصاديان نواة أولى للخروج من براثن الأزمة المالية وتحقيق الرغبة السامية لتحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري عالمي. وقال الاقتصاديان ان خطة الحكومة المتكاملة لتنفيذ المشاريع التنموية الكبيرة تنطوي على إشراك القطاع الخاص في هذه المشروعات وإعادة الدماء الى القطاع العقاري المأزوم. موضحين أن طرح المشاريع التنموية ومدى نجاحها ستكون مرتبطة بشكل أساسي بمدى التوافق والانسجام بين الحكومة ومجلس الأمة مع دور الانعقاد المقبل. وطالبا الحكومة بالإسراع في اقرار القوانين والتشريعات الجديدة التي من شأنها إبراز الكويت كبلد استثماري ناجح وجاذب للاستثمار في المنطقة. مشيرين الى أن الاقتصاد الكويتي يحتاج اعادة النظر في العديد من التشريعات التي من أهمها قانون الشركات التجارية الذي لم يطرأ عليه أي تغيير من عام 1969.. وفيما يلي التفاصيل:

سليمان الوقيان

حسين العتال

تحقيق

في البداية قال رئيس مجلس ادارة شركة أعيان للإجارة القابضة سليمان الوقيان ان صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد اجتمع أمس مع 22 شخصية تمثل كل التيارات والكتل حيث تم خلال الاجتماع الإعلان عن خطة متكاملة وجاهزة للتنفيذ تتضمن انجاز مجموعة كبيرة من المشاريع التنموية الكبيرة وتكمن اهمية اللقاء في رغبة صاحب السمو الأمير في تحسن الوضع الحالي للبلد وانتشال الاقتصاد من دوامة الركود الحالية التي نتجت من تأثيرات الازمة المالية العالمية على الاقتصاد المحلي. وأوضح الوقيان أن طرح المشاريع التنموية ومدى نجاحها سيكون مرتبطا بشكل أساسي بمدى التوافق والانسجام بين الحكومة ومجلس الأمة مع دور الانعقاد المقبل، متوقعا أن تضخ الحكومة مبالغ كبيرة لانجاز وتطوير البنى التحتية للبلد وإشراك شركات القطاع الخاص في هذه المشاريع. وأشار الى ان صاحب السمو الأمير يضع مصلحة البلد نصب عينيه ليوقف التسابق بين جميع الاطراف على هدر المال العام والتكسب الشخصي النيابي على حساب مستقبل البلاد بينما تقف كل مشاريع التنمية دون حراك، موضحا أن هذه المشاريع لابد أن يسير بالتوازي معها تعديل للقوانين والتشريعات المنظمة لها لكيلا نزيد الضغوط على الشركات التي ستبدأ في الدخول في مثل هذه المشاريع الكبرى.

وبين أن البيروقراطية في تنفيذ المشاريع تعد المشكلة الرئيسية في هذه المشروعات حيث انها لا تمرر بسهولة لان البيروقراطية والدورة الورقية (المستندات) تعوقها بين الوزارات مثل وزارة المالية، الأشغال، البلدية، هيئة الفتوى، ديوان المحاسبة، داعيا الحكومة الى أن تتخذ خطوات سريعة للقضاء على هذه البيروقراطية.

مبادرة كبيرة

من جانبه تقدم رئيس مجلس ادارة شركة المجموعة المالية الكويتية حسين العتال بالشكر الى صاحب السمو الامير على مبادرته الكبيرة في تحريك الوضع الاقتصادي للأمام وإخراجه من دوامة الركود، مبينا أن خير دليل على اهتمام سموه بتحسن الوضع الاقتصادي للبلد طرح هذه المشاريع في هذا الوقت بالتحديد حيث أن هذا التحرك يعتبر الملمس الحقيقي تجاه مشاكل الازمة المالية وتأثيراتها السلبية على الاقتصاد.

وطالب العتال من الحكومة الإسراع في اقرار القوانين والتشريعات الجديدة، مضيفا أن ابرز هذه القوانين اقرار قانون الشركات التجارية حيث انه منذ عام 1969 لم يطرأ تغير لهذا القانون سوى لبعض التطورات التي لا تضاهي التغييرات الهائلة التي حدثت في الاقتصاد المحلي والعالمي على السواء.

وأوضح أن قانون الـB.O.T يعتبر في حكم المشلول حاليا وتأثيراته تعتبر مدوية للوضع المتفاقم، مشيرا الى ان القانون لم يحمل في طياته أي خطوات إيجابية لدعم الاقتصاد المحلي وتعزيز ثقة المستثمر الأجنبي، بل على النقيض من ذلك تم تكبيل المستثمر المحلي بالعديد من القوانين والإجراءات التعجيزية. وبيّن أن خطوة إقدام الحكومة لتنفيذ المشاريع التنموية تعتبر خطوة ايجابية نحو تحقيق الرغبة السامية في تحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري عالمي، وتعتبر نواة لبدء المشوار الكبير لتحقيق الحلم.

البدء في المشاريع التنموية الجديدة متوقف على الانسجام بين السلطتين

بعد إعلانه عزمه زيادة رأسماله إلى 300 مليون دولار

«بيت التمويل الخليجي»: التزامات من كبار المساهمين بسداد 100 مليون دولار

أعلن بيت التمويل الخليجي أمس عن حصوله على التزامات ووعود قطعية من مساهميه الحاليين في البنك بما يقارب الـ100 مليون دولار خاصة بإصدار أسهم الحقوق، قبل الافتتاح الرسمي لمبادرة زيادة رأس المال المقررة بتاريخ 15 أكتوبر 2009. هذا وكان بيت التمويل الخليجي قد أعلن في وقت سابق أن البنك بصدد زيادة رأس المال من 200 إلى 300 مليون دولار تهدف الى تعزيز الموازنة العمومية لمواجهة الانكماش الذي تفرضه الأزمة الاقتصادية العالمية، ولاستغلال الوضع الحالي للاستثمار في الفرص ذات القيمة العالية.

ويأتي هذا الإعلان بعد تدشين النموذج الحديث لعمل بيت التمويل الخليجي والهيكل التنظيمي للفريق الإداري الجديد، وكلها خطوات تم وضعها بهدف الدفع قدما بالأنشطة المتنوعة للبنك. ويقسم نموذج الأعمال الجديد أنشطة البنك الى مجالين رئيسيين: عقارات بيت التمويل الخليجي والبنى التحتية، إضافة الى الخدمات المصرفية المتخصصة للبنك. وقد علق الرئيس التنفيذي لبيت التمويل الخليجي أحمد فاعور على ذلك بالقول: «لقد قمنا بجهد كبير من اجل التحضير لحقبة جديدة من النمو على المستوى العالمي، إذ انه وضمن كل مرحلة من هذه الحقبة الصعبة، كان من أولوياتنا إطلاع المستثمرين والمساهمين على آخر التطورات. وفي هذا السياق قمنا خلال الأسابيع القليلة الماضية بالتشاور والحوار المباشر معهم إلى أن وصلنا إلى هذه النتيجة المشرفة. أما فيما يخص هذا القدر الايجابي من الوعود القطعية والالتزامات التي تسلمها البنك من مساهميه، فهي تعكس مستوى الثقة التي يضعها المستثمرون والمساهمون بالبنك وبالمنهجية المتجددة التي يتبعها دوما للنهوض بكل عملياته واستثماراته. وأضاف فاعور في سياق حديثه عن زيادة رأس المال قائلا: إن إصدار أسهم الحقوق هو بلا شك عنصر مهم في خطة إدارتنا لرأس المال، كما اننا مسرورون بالتقدم الذي يحصل في تسييل الأصول غير الأساسية حيث ان ذلك سيؤدي إلى مساهمة فعالة في تعزيز قوة رأس المال والميزانية للبنك. ونتوقع القيام بإعلان المزيد من الأخبار بخصوص هذا في الأسابيع المقبلة.

أحمد فاعور متوسطا عمومية بيت التمويل الخليجي

الحربي: «صروح للاستثمار» تطلق صندوقاً عقارياً أوروبياً بـ 200 مليون يورو

احمد يوسف

تعتزم شركة صروح للاستثمار إنشاء صندوق للاستثمار العقاري بقيمة 200 مليون يورو، بغرض الاستثمار في العقارات التجارية المدرة ذات الجودة العالية في دول غرب أوروبا.

وخلال المؤتمر الصحافي الذي عقدته الشركة أمس قال الرئيس التنفيذي في شركة صروح للاستثمار محسن محمد الحربي انه وقع مذكرة تفاهم مع شركة برايم بروبرتي كونسلتنت لإنشاء صندوق صروح الأوروبي المدر للدخل.

وأضاف الحربي أنه سيتم طرح الصندوق على المستثمرين من الشركات والأفراد والمؤسسات بعد الحصول على موافقة بنك الكويت المركزي والجهات الرقابية، مشيرا إلى أن إستراتيجية عمل الصندوق تم تحديدها بعد دراسة متأنية للأسواق العالمية في القطاع العقاري التجاري، وبحث أفضل السبل لتصميم صندوق استثماري يلبي احتياجات العملاء والمستثمرين الذين يسعون إلى استثمارات ذات عوائد أعلى من الودائع المصرفية منخفضة المخاطر وبتوزيعات ربع سنوية، علما بأن مدة عمل الصندوق تمتد لخمس سنوات.

عوائد مجزية

من جهته اشاد مستشار الصندوق والمدير العام السابق لمؤسسة التأمينات الاجتماعية في دولة قطر حمد بن عبدالله العطية بأهمية الصندوق، منوها إلى أن الوقت الحالي مناسب للدخول في السوق العقاري الأوروبي بعد الانخفاض الذي شهده هذا السوق من جراء الأزمة المالية، متوقعا تحقيق عوائد تصل إلى 14٪ على رأس المال.

جانب من توقيع العقد (أسامة البطراوي)

ولفت العطية إلى أن هذا النوع من الاستثمار يحقق رغبة المستثمرين الذين يسعون لتنويع استثماراتهم جغرافيا، بالإضافة إلى تحقيق عوائد مجزية مع مخاطر منخفضة، معتبرا هذه الصندوق خطوة نوعية في العمل العقاري حيث تعاون الخبرة المالية الاستثمارية مع الخبرة العقارية.

الوقت الملائم

وبدوره اشاد العضو المنتدب لشركة برايم بروبرتي كونسلتنت اكسل شايا بدور شركة صروح في طرحها هذا الصندوق لما فيه من إتاحة الفرصة للراغبين في الاستثمار بالمجال العقاري، وتعزيز الثقة لدى المستثمرين تحت مظلة قانونية آمنة.

وقال شايا: اننا نستطيع من خلال خبرتنا العريقة في هذا المجال اختيار العقارات المرغوب فيها في الوقت الملائم الذي يأتي متوافقا مع رغباتنا الاستثمارية، والتي سوف تكون ضمن خطة مدروسة من جميع جوانبها الاقتصادية لتحقيق أفضل النتائج المتوقعة للمستثمرين، مشيرا إلى أن هناك مجموعة من العقارات التي تم انتقاؤها بعد دراسة متأنية، والتي سيتم الاستثمار فيها في وقت قريب. وذكر شايل أن الاهتمام المتزايد عالميا بالاستثمارات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية سيعطي هذا الصندوق دافعا قويا للاستثمار فيه من قبل المستثمرين الأوروبيين، متوقعا أن يصل حجم المساهمة الأوروبية إلى 50٪ من اجمالي رأسمال الصندوق، والبقية تكون لصالح المستثمرين الخليجيين. الجدير بالذكر أن شركة برايم بروبرتي كونسلتنت هي عبارة عن شراكة إستراتيجية قطرية أوروبية يترأسها عبدالله بن خالد العطية المحافظ السابق للبنك المركزي القطري، وإدارتها التنفيذية برئاسة مجموعة من المستشارين الأوروبيين الذين لهم باع طويل في مجال الاستثمار العقاري.